مجلة المنار للدراسات والبحوث القانونية والسياسية
كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة يحي فارس المدية
ISSN 2588-1671 / EISSN 2661-7811
المجلد: (07) العدد: (01) شهر:جوان/ سنة: 2023.
OPEN ACCESS

نحو تحقيق لوجستيات التقاضي الإلكتروني في المحاكم القطرية:
(دراسة مقارنة في ظل تشريعات مجلس التعاون لدول الخليج العربية)

Towards achieving electronic litigation logistics in Qatari courts: (a comparative study under the legislation of the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf)

فاطمة عبد العزيز بلال [1]
أ.د/ أحمد سيد أحمد محمود [2] *
المجلس الأعلى للقضاء القطري (قطر) fabilal@sjc.gov.qa, QATAR
كلية القانون، جامعة قطر (قطر) ، amahmoud@qu.edu.qa QATAR

تاريخ الاستلام: 2022/12/25 ؛ تاريخ القبول: 2023/03/01

ملخص:

إن إبراز الجانب اللوجستي في تيسير إجراءات التقاضي الإلكتروني في المحاكم القطرية بما يعزز من تحقيق العدالة الناجزة، والوقوف على مدى إمكانية استخدام هذه التكنولوجيا في تيسير إجراءات التقاضي على الخصوم ووكلائهم، وتيسير تسجيل الدعاوى والاطلاع عليها، واتخاذ الإجراءات القضايا المتنوعة بسهولة وبما يكفل المحافظة على حقوق أفراد المجتمع من مواطنين ومقيمين أضح مسائل هامة في إرساء مبدأ العدالة، لاسيما وأن التشريعات القطرية قد ساهمت في تعزيز الجانب الإلكتروني في أنظمة العدالة وذلك من خلال إصدار القانون رقم (٢٤) لسنة ٢٠١٧ بشأن العنوان الوطني، والذي يسر المسائل ذات الصلة بها، وكذلك تنطلق أهمية هذه الدراسة وذلك لإثراء المكتبة القانونية بالبحوث والدراسات ذات الصلة بالتقاضي الإلكتروني في المحاكم القطرية بالمقارنة بتشريعات دول مجلس التعاون الخليجي، حيث لم نجد من قام بإبراز الخدمات الإلكترونية التي يقدمها المجلس الأعلى للقضاء في دولة قطر للجمهور والتطويرات الهائلة في أنظمتها بهدف القضاء على بطء إجراءات التقاضي وتوفير الوقت والجهد على الخصوم ووكلائهم، وكذلك على القاضي من خلال الأنظمة الإلكترونية التي تم توفيرها له من أجل تصفح ملفات الدعوى، واعتماد الأحكام القضائية ومحاضر الجلسات، ومراجعتها إلكترونياً، دونما الحاجة إلى تناولها ورقياً، حيث يهدف المجلس الأعلى للقضاء بدولة قطر إلى اعتماد ما يُسمى بـ "محاكم بلا ورق Paperless Courts".

الكلمات المفتاحية: التقاضي الإلكتروني – القضاء القطري – لوجستيات التقاضي – المحاكم الإلكترونية – العدالة الناجزة .

Abstract:

Highlighting the logistical aspect in facilitating electronic litigation procedures in Qatari courts, in a way that enhances the achievement of prompt justice, and examining the extent to which this technology can be used to facilitate litigation procedures against litigants and their agents, facilitate the registration of lawsuits, review them, and take action on various cases easily, in a way that guarantees the preservation of the rights of members of society. Citizens and residents have clarified important issues in establishing the principle of justice, especially since Qatari legislation has contributed to strengthening the electronic aspect of justice systems through the issuance of Law No. (24) of 2017 regarding the national address, which facilitates

related issues.

The study is to enrich the legal library with research and studies related to electronic litigation in Qatari courts compared to the legislation of the Gulf Cooperation Council countries, as we did not find anyone who highlighted the electronic services provided by the Supreme Judicial Council in the State of Qatar to the public and the huge developments in its systems with the aim of eliminating the slowness of litigation procedures and saving time And effort on the litigants and their agents as well as on the judge through electronic systems that have been provided This is for him in order to browse case files, approve judicial rulings and session records, and review them

electronically without the need to deal with them on paper, as the Supreme Judicial Council in the "State of Qatar aims to adopt the so-called "Paperless Courts.

Keywords: Electronic litigation - Qatari judiciary - litigation logistics - electronic courts - prompt

justice

*المؤلف المرسل

تمهيد:

"فإنه لا ينفع تكلم بحقٍ لا نفاذ له"

سيدنا عمر بن الخطاب "رضي الله عنه"

لقد أحدثت التكنولوجيا الحديثة ثورة هائلة في تطوير كافة مجالات الحياة، منها الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لاسيما بأنه يعود الفضل في إحداث التغيرات الإيجابية في مجال المعاملات وتبادل المعلومات ونشرها في أرجاء العالم، وكذلك هذه الثورة قد أحدثت تطورات ملموسة في مجال التجارة الإلكترونية، فيتم إبرام عقود البيع والتبادل التجاري دونما وضع أدنى اعتبار للحدود الجغرافية بين طرفي العلاقة، وكان لهذه الثورة المعلوماتية الفضل،كذلك في تيسير الأعمال والمعاملات اليومية عندما انتشر فايروس كوفيد – ١٩ واكتسح العالم، حيث أدى انتشار الفايروس إلى تكبد الخسائر لدى التجار وتعطيل الأعمال

واتخاذ الإجراءات الإدارية للحيلولة دون انتشار المرض مثل إغلاق المحال التجارية، وحظر التجول في العديد من الدول، وكذلك أثر على الجهات الحكومية والمؤسسات التعليمية وغيرها، إلا أنه قد تم استخدام بعض التكنولوجيا المتطورة، والتي ساهمت في التخفيف من الخسائر والعودة التدريجية للحياة الطبيعية، ولكن بصورة أخرى فتم ادخال بعض البرامج للعمل عن بُعد، وكذلك في الجامعات والمدارس من خلال استخدام برامج *Microsoft Teams, Zoom* وغيرها من البرامج الأخرى، وكذلك تم انشاء المتاجر الإلكترونية لتمكين أفراد المجتمع من التبضع، وشراء الأطعمة من خلال التطبيقات والمواقع الإلكترونية، وكذلك البرامج الإلكترونية المستخدمة في المعاملات البنكية وغيرها، الأمر الذي أصبح استخدامها مستمراً، وحتى بعد القضاء على هذا المرض، الأمر الذي أصبحت معه هذه التكنولوجيا أمراً رئيسياً لتخطي كافة الأزمات.

ولم يتم الاكتفاء في إدخال الأنظمة الإلكترونية في مجال المعاملات المالية والإدارية والمعاملات اليومية فحسب، وإنما تغلغلت كذلك في أنظمة المحاكم في العديد من الدول، لاسيما دولة قطر، وذلك من خلال تأسيس نظام إجراءات التقاضي الإلكتروني، وذلك بهدف تعزيز العدالة الناجزة في القضاء، وبما ينعكس إيجاباً على تحقيق رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، حيث قام المجلس الأعلى للقضاء بدولة قطر بإنشاء نظام إلكتروني تحت مسمى "المحاكم الإلكتروني" ، بهدف تيسير إجراءات التقاضي على الخصوم ووكلائهم وتطويرها وربطها إلكترونياً مع مكونات المنظومة العدلية باعتبار أن هذا النظام يُعد مشروعاً وطنياً منبثقاً من إستراتيجية الحكومة الوطنية ٢٠٢٠، مع الإشارة إلى أن المجلس الأعلى للقضاء وتنفيذاً لمبادرة تطوير أنظمة العدالة فقد تم إنشاء لجنة مشكلة من عدد من القضاة والمتخصصين والفنيين لمتابعة وتطوير نظام "المحاكم الإلكتروني" والأنظمة الإلكترونية الأخرى المستخدمة في المحاكم القطرية.

وعليه نضع بين يدي القارئ دراستنا الموسومة بـــ: التقاضي الإلكتروني في المحاكم القطرية: نحو تحقيق لوجستيات التقاضي – دراسة مقارنة في ظل تشريعات مجلس التعاون لدول الخليج العربية–

أهمية الدراسة:

تنطلق أهمية الدراسة إلى إبراز الجانب اللوجستي في تيسير إجراءات التقاضي في المحاكم القطرية، بما يعزز من دوره في تحقيق العدالة الناجزة، ومدى إمكانية استخدام هذه التكنولوجيا في تيسير إجراءات التقاضي على الخصوم ووكلائهم وتيسير تسجيل الدعاوى والاطلاع عليها، واتخاذ الإجراءات القضايا المتنوعة بسهولة، وبما يكفل المحافظة على حقوق أفراد المجتمع من مواطنين ومقيمين، وكذلك لإرساء مبدأ العدالة، لاسيما وأن التشريعات القطرية قد ساهمت في تعزيز الجانب الإلكتروني في أنظمة العدالة وذلك من خلال إصدار القانون رقم (٢٤) لسنة ٢٠١٧ بشأن العنوان الوطني، والذي يسر المسائل ذات الصلة بها، وكذلك تنطلق أهمية هذه الدراسة وذلك لإثراء المكتبة القانونية بالبحوث والدراسات ذات الصلة بالتقاضي الإلكتروني في المحاكم القطرية بالمقارنة بتشريعات دول مجلس التعاون الخليجي، حيث لم نجد من قام بإبراز الخدمات الإلكترونية التي يقدمها المجلس الأعلى

للقضاء في دولة قطر للجمهور والتطويرات الهائلة في أنظمتها بهدف القضاء على بطء إجراءات التقاضي، وتوفير الوقت والجهد على الخصوم ووكلائهم، وكذلك على القاضي من خلال الأنظمة الإلكترونية التي تم توفيرها له من أجل تصفح ملفات الدعوى واعتماد الأحكام القضائية، ومحاضر الجلسات، ومراجعتها إلكترونياً دونما الحاجة إلى تناولها ورقياً، حيث يهدف المجلس الأعلى للقضاء بدولة قطر إلى اعتماد ما يُسمى بـ "محاكم بلا ورق *Paperless Courts*".

نطاق الدراسة:

تتمحور هذه الدراسة حول إجراءات التقاضي الإلكترونية في دولة قطر بالمقارنة مع تشريعات دول مجلس التعاون الخليجي والتطبيقات المتصلة بها، وإيجاد الحلول الملائمة لتطوير منظومة القضاء والعدالة من خلال البرامج الإلكترونية المستخدمة في المحاكم، ولذلك ستكون دراستنا حول " التقاضي الإلكتروني في المحاكم القطرية: نحو تحقيق لوجستيات التقاضي – دراسة مقارنة في ظل تشريعات مجلس التعاون لدول الخليج العربية".

مشكلة الدراسة:

نحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة على التساؤلات التي تعبّر عن مشكلة الدراسة، وهي كالآتي:

- ماهي لوجستيات التقاضي وعلاقة التقاضي الإلكتروني بها؟
- ما أهمية استخدام التقاضي الإلكتروني في تعزيز العدالة الناجزة؟

منهجية الدراسة:

سنتبع في هذه الدراسة المنهج المقارن من خلال نقل تجربة المحاكم القطرية، وكذلك المحاكم في دول مجلس التعاون الخليجي لنظام التقاضي الإلكتروني ومدى نجاعته، وكذلك المنهج التحليلي للتشريعات الإجرائية في دولة قطر ودول مجلس التعاون الخليجي فيما يتعلق بالمساهمة في تطبيق مثل هذه الأنظمة الحديثة، أو استحداث التشريعات اللازمة لتطوير بعض الجوانب اللوجستية في المحاكم، وكذلك سنتبع المنهج التطبيقي، وذلك لعرض التطبيقات القضائية العملية التي قامت المحاكم الخليجية بتطبيقها في مجال التقاضي، وعليه سنقسم هذه الدراسة وفقاً للخطة التالية:

خطة الدراسة:

المطلب الأول: المقصود بلوجستيات التقاضي وعلاقة التقاضي الالكتروني بها.

المطلب الثاني: تطبيقات التقاضي الالكتروني في المحاكم القطرية

المطلب الأول

المقصود بلوجستيات التقاضي وعلاقة التقاضي الإلكتروني بها

لقد أضحى الاعتماد على الوسائل الإلكترونية في المنظومة القضائية ضرورة ملحة، حيث أن التطور المستمر في التقنيات الحديثة منذ اختراع جهاز الكمبيوتر، والخبراء في مجال تكنولوجيا المعلومات والمخترعين في نتاج مستمر لتبسيط الحياة من خلال خلق أنظمة أكثر حداثة، وهذا الأنظمة لم تخترق حياة الأفراد فحسب، وإنما أصبح يتوقف عليها وجود مؤسسات وجهات ومنظمات حيث لا يمكن استمرار أي عمل دون الاستعانة بأجهزة الحاسب الآلي والأجهزة اللوحية والهواتف الذكية، وما تحتويه من تطبيقات وبرامج مختلفة، وللقضاء نصيب في استخدام مثل هذه الأجهزة وأنظمتها وبرامجها لتسريع وتيرة الإجراءات التقاضي وسرعة الفصل في الدعاوى فذلك ييُسر على القاضي كذلك مراجعة الملفات وقراءتها بيسر وسهولة، والوصول إلى كافة المستندات في هذه البرامج الإلكترونية المعتمدة في المحاكم، ومن ثم الفصل في الدعاوى بما يكفل الحفاظ على حقوق الناس الأمر الذي يستتبع معه تحقيق العدالة الناجزة في القضاء.

وكما أشرنا في مقدمة هذه الدراسة فإن دولة قطر سبّاقة في استخدام التكنولوجيا الحديثة في المحاكم، وهذا يُعد جزءً لا يتجزأ لتحقيق العدالة الناجزة أمام القضاء، حيث ارتأت الدولة بأنه نظراً للتنويع الاقتصادي الذي تشهده الدولة والتحولات الرقمية والمنافسة هي أحد أهم العوامل الرئيسية لتقديم الخدمات القضائية المتميزة، لاسيما وأن القضاء في كثر من دول العالم قد عانى من بطء إجراءات التقاضي وتعقدها بالمقارنة مع تزايد معدلات رفع الدعاوى أمام المحاكم الأمر الذي أضحى معه بضرورة احداث تحولات جذرية في تطوير أنظمة العدالة، ولتمكين الإنسان من ممارسة حقه الدستوري في الوصول للعدالة Access to Justice ، وعليه فإنه لابد من استغلال هذه التكنولوجيا الحديثة لتوفير الوقت والجهد على الخصوم ووكلائهم واختصار إجراءات التقاضي وتبسيطها، بحيث يمكن اتخاذ معظم الإجراءات إلكترونياً من أي مكان تيسيراً على المواطنين والمقيمين على أرض دولة قطر وهذا ما يُعرف بـ "لوجستيات التقاضي"[1]، حيث أن المخطط الهيكلي للعدالة الناجزة ودور التقاضي الإلكتروني بها يتمحور حول خلق منظومة قضائية عادلة وميسرة للمتقاضين ومرفق قضائي يحمي حقوقهم وسرعة في الفصل في الدعاوى بطرق تكنولوجية حديثة وبما لا يخل في الدقة والجودة في إصدار هذه الأحكام[2]

ويمكن تعريف العدالة الناجزة بأنها "تحقيق العدل ورد الحق لصاحبه بصورة معجلة عن طريق اللجوء للمحاكم"[3]، وأيضاً تُعرّف العدالة الإجرائية الناجزة في ضوء التقاضي المدني بأنها "إعطاء القضاء كل ذي حق حقه وفق ما يتيحه القانون من سلطة للقاضي ووفقاً للظروف المحيطة بالدعوى وموضوعها في أسرع وقت ممكن بحكم قطعي في الموضوع لا مجال للطعن فيه"[4].

وأما التقاضي الإلكتروني والذي يطلق عليه البعض بـ "التقاضي عن بُعد"، فيمكن تعريفه على أنه "سلطة المحكمة القضائية المتخصصة للفصل إلكترونياً بالنزاع المعروض أمامها من خلال شبكة الربط الدولية (الانترنت) وبالاعتماد على أنظمة إلكترونية وآليات تقنية فائقة الحداثة بهدف سرعة الفصل بالخصومات والتسهيل على المتخاصمين"[5]، ويتضح من هذا النص أن فكرة المحاكم الإلكترونية أو التقاضي الإلكتروني أن يتم جمع كافة الدوائر القضائية في المحاكم ضمن منظومة إلكترونية وشبكية واحدة، بحيث يكون النظام الإلكتروني الموحد قائم على اعتماد الوثائق والمستندات الإلكترونية ومعالجتها وتخزينها بطرق آمنة بحيث يسهل استرجاعها والاطلاع عليها من قبل المستخدم المعتمد، وقد عرّفه القرار الوزاري رقم (٢٦٠) لسنة ٢٠١٩ في شأن الدليل الإجرائي لتنظيم التقاضي باستخدام الوسائل الإلكترونية والاتصال عن بُعد في الإجراءات المدنية الإماراتي بأنه " وقد عرّف هذا القرار المحاكمة عن بعد بأنها "إجراءات التقاضي المدنية – غير الجزائية- التي تُباشر باستخدام وسائل الاتصال عن بعد، أو عبر الوسائط الإلكترونية، لتحقيق الحضور عن بعد وتبادل المستندات والمذكرات، وتشمل -في مفهوم هذا القرار- قيد الدعوى وإجراءات الإعلان، وإجراءات المحاكمة أمام المكتب وأمام المحكمة المختصة، وإصدار الأحكام".

لقد جاءت الدعوات لتطوير المحاكم من الناحية الإلكترونية في بداية التسعينيات، وذلك للاستفادة من التكنولوجيا الحديثة وتسخيرها لخدمة القضاء والمتقاضين، ولذلك ظهر ما يُسمى **بالمحاكم الإلكترونية**، حيث بدأ القضاة باستخدام هذه التكنولوجيا في عمليات البحث عن المعلومات القانونية وكتابة الأحكام، وقد قامت بعض الدول باعتماد المحاكم الإلكترونية منها سنغافورة حيث قامت محاكمها باعتماد نظام إدارة التقاضي في قاعات المحاكم، وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تم إنشاء مشروع يُطلق عليه مسمى Courtroom 21 Project والذي تم تغيير اسمه إلى "مركز التكنولوجيا القانونية والمحكمة"، وأيضاً في بريطانيا حيث تم اعتماد جلسات الاستماع الإلكترونية في محاكمها، وذلك في عام ٢٠٠٠ وذلك بداية لانطلاق التقاضي الإلكتروني أو المحاكم الإلكترونية في المملكة المتحدة، ومن ثم ظهرت هذه الأنظمة في العديد من دول العالم منها دول مجلس التعاون الخليجي[6].

ويتميز القضاء الإلكتروني عن القضاء التقليدي بعدد من المميزات، ومنه تتضح علاقة لوجستيات القضاء بالتقاضي الإلكتروني والتي نوجزها على النحو التالي:

- إنشاء محاكم بلا ورق *Paperless Courts* فمنذ سنوات سابقة كانت الملفات والوثائق القضائية الورقية لا يتم الاستغناء عنها، بل تتم أرشفتها ورقياً،كذلك خشية ضياع النسخ الأصلية، الأمر الذي يستتبع معه استقطاع مساحات كبيرة من المكان لتخزين هذه الملفات في المحاكم المختلفة مع عدم مرونة البحث عن الملفات، وبالتالي فإن استخدام الأنظمة الإلكترونية منها التقاضي الإلكتروني فإن الملفات والمستندات يتم تخزينها تلقائياً بصورة رقمية في النظام المخصص لها دون استخدام أي أوراق مادية[7].

- – ضمان عدم ضياع أي مستند أو ملف متعلق بالدعاوى المختلفة، وعدم إمكانية تغييرها أو تعديل محتواها وكذلك تسلم المستندات وتبادلها إلكترونياً من خلال النظام المعتمد في المحاكم[8].

- – يمكن اتخاذ أي إجراء من إجراءات التقاضي بشأن أي دعوى، أو تسجيل الدعاوى إلكترونياً ومن أي مكان، أي عدم اشتراط الذهاب إلى مقر المحكمة لتسجيل الدعوى، حيث أن ذلك سيوفر الوقت والجهد على الخصوم ووكلائهم، وأيضاً ادخال المستندات والبيانات من خلال الأنظمة الإلكترونية وتبادلها بين الخصوم بيسر وسهولة ودفع الرسوم والمصاريف القضائية، الأمر الذي يستتبع معه القضاء على الازدحام في أقسام التسجيل في المحاكم، حيث أن التقاضي الإلكتروني يكون متاحاً ٢٤ ساعة على عكس أقسام التسجيل التي لها وقت عمل محدد، ويؤدي التقاضي الإلكتروني كذلك إلى زيادة جودة الخدمات القضائية التي تُقدم للجمهور[9].

- – توفير الوقت والجهد على القاضي عند النظر في الدعوى، حيث يتطلب من القاضي قراءة الملفات الأصلية والملفات المرتبطة بها، وحيث أن الأنظمة الإلكترونية تيسر على القاضي البحث في مجموعات كبيرة من الملفات بطريقة رقمية، وتتضمن تصنيفاً من حيث نوع الملفات المخزنة كصحيفة افتتاح الدعوى، ومحاضر الجلسات، وتواريخها، وصور من الأوراق الثبوتية للخصوم وسندات التوكيل، والتقارير المرتبطة وغيرها، ويمكن الوصول للمحاضر ومسودات الأحكام القضائية واعتمادها من قبل رئيس الدائرة إلكترونياً، وجميع هذه المستندات تكون مخزنة في النظام المعد لهذا الغرض ويمكن استخراجها واعتمادها من قبل جهاز الحاسب الآلي المتنقل والخاص بالقاضي دون أي أدنى اعتبار للحدود الجغرافية.

ويتطلب لتطبيق أنظمة التقاضي الإلكتروني وجود أو إنشاء برامج إلكترونية آمنة يمكن استخدامها في المحاكم مع ضرورة وجود خبراء وفنيين متخصصين في هذا المجال لأعمال الصيانة التقنية، وتوفير الأمن السيبراني للحيلولة دون وقوع حالات اختراق وقرصنة على هذه الأنظمة، والتي تتضمن بطبيعة الحال بيانات شخصية عالية الخطورة، وكذلك تدريب وتأهيل السادة القضاة وأعوانهم والإداريين على كيفية استخدام برامج التقاضي الإلكتروني، وذلك من خلال تكثيف الدورات والبرامج التدريبية المرتبطة بهذا الأمر، وتوفير أجهزة حاسب آلي عالية الجودة من أجل استخدامها في هذا المجال، وربط هذه الأنظمة مع مكاتب المحاماة والنيابة العامة ووزارة الداخلية والجهات القضائية والأمنية ذات الصلة.

مع ضرورة توفير أنظمة إلكترونية تيسر أرشفة وحفظ البيانات وملفات الدعاوى بها والتشريعات ذات الصلة والأحكام القضائية السابقة وغيرها من خلال البرامج المعدة لهذا الأمر[10].

المطلب الثاني

تطبيقات التقاضي الالكتروني في المحاكم القطرية

للتقاضي الإلكتروني تجارب عدة سواء على مستوى العالم الغربي، أو على مستوى العالم العربي، ودول مجلس التعاون الخليجي، ومن ضمن هذه الدول التي سارت مع الركب الحثيث لتطبيق تكنولوجيا المعلومات في مجالات التقاضي هي دولة قطر متمثلة في تطبيق نظام "المحاكم الإلكتروني" بالمجلس الأعلى للقضاء بهدف تعزيز العدالة الناجزة، وتذليل الصعوبات أمام المتقاضين ووكلائهم ولتحقيق الأهداف الإستراتيجية للمجلس، بما يعزز من تحقيق رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، ويتضمن هذا النظام الإلكتروني ما يلي[11]:

1- افتتاح صحيفة الدعوى إلكترونياً سواء دعوى مدنية أم أسرة، وذلك ابتدائي أو استئناف للخصوم أو وكلائهم.

2- توفير كافة النماذج العامة الإلكترونية.

3- التسجيل لخدمة التجديد من الشطب على البوابة الإلكترونية.

4- خدمة التحريك من الوقف.

5- التسجيل لطلبات التنفيذ.

6- التسجيل للطلبات الجنائية.

7- تسجيل دعوى الطعن بالتمييز.

8- التسجيل لطلبات ربط الدعاوى بالمحامين.

9- خدمات الخبراء.

10- التسجيل في طلبات ما بعد الحكم.

11- طلبات دفع الأمانات.

12- طلبات التداول.

13- الطلبات غير المرتبطة بدعوى.

14- دفع رسوم الطلبات.

15- الاستعلام عن الدعاوى وذلك للاستعلام عن موعد الجلسات والوقت ومقر المحكمة وحالة الحكم من خلال إدراج رقم الدعوى في النظام.

16- خدمة "إخطار" حيث تُرسل هذه الخدمة تلقائياً إخطارات للجمهور في حال وجود طلبات مسجلة بالمحاكم أو دعاوى تم تقديمها.

مع الإشارة إلى أن نظام "المحاكم الإلكتروني" يدخل من ضمن مبادرات التحول الرقمي بالمجلس الأعلى للقضاء، وهو مرتبط بمبادرة "التكامل مع الجهات الحكومية" ،كذلك لإنشاء غرفة عمليات حكومية مرتبطة بالجهات ذات الصلة، وذلك وذلك لتسهيل عملية تنفيذ الأحكام وتطوير إجراءات التنفيذ[12]، كما أن نظام "المحاكم الإلكتروني" هو نواة للتحول الورقي الكامل في المحاكم القطرية، الأمر الذي يُتيح أيضاً للقاضي الاستعانة بهذا البرنامج للاطلاع على كافة ملفات الدعوى التي ينظرها من محاضر ومذكرات وغيرها واعتمادها إلكترونياً، دون الحاجة إلى الرجوع للملفات والوثائق والمستندات الورقية التي تأخذ حيّزاً كبيراً من المخازن المخصصة لأرشفة ملفات الدعاوى، أو مكتب القاضي إيماناً من المجلس الأعلى للقضاء في اعتماد مؤسسة قضائية بلا ورق وتسخير التكنولوجيا الحديثة لخدمة القضاء والمتقاضين، ويتضمن نظام "المحاكم الإلكتروني" عدد من المميزات حيث يمكن الاطلاع على كافة ملفات ومستندات الدعوى إلكترونياً، ويتضمن هذا النظام رابط إلكتروني وهو "منصة القاضي"، وهو مخصص للسادة القضاة وذلك لمراجعة تلك الملفات، وأيضاً الاطلاع على رول الجلسات اليومي، وكذلك مراجعة مسودات الأحكام واعتمادها وتصديرها لتصل للخصوم إلكترونياً كذلك، علماً بأن قاعات المحاكم بالمجلس الأعلى للقضاء بدولة قطر تتضمن شاشات وأجهزة حاسب آلي ثابتة على منصة القاضي، بحيث تتضمن ثلاث أو أربعة أجهزة حاسب آلي ثابتة، بالإضافة إلى جهاز الحاسب الآلي الذي يستخدمه كاتب الجلسة، وتتيح هذه الأجهزة للسادة القضاة كتابة ملاحظاتهم في برنامج منصة القاضي أثناء انعقاد الجلسة، وكذلك الاطلاع على المرفقات كسندات التوكيل والأحكام المرتبطة بموضوع الدعوى وبيانات الخصوم وغيرها، وكذلك تم توفير شاشة اضافية تتيح لرئيس الدائرة الاطلاع على المحاضر التي يتم إعدادها من قبل الكاتب[13]، وعليه فإن المجلس الأعلى للقضاء من الناحية اللوجستية فقد هيأ قاعات المحاكم من خلال توفير الأجهزة الإلكترونية الحديثة لاستخدامها في المجال القضائي.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد فحسب، فتخطى ذلك المسائل المتعلقة بتسجيل الدعاوى وتصفح الملفات ومسودات الأحكام القضائية، واعتمادها إلى دعاوى توثيقات محكمة الأسرة، حيث تعمل هذه المحكمة على تنفيذ خطة التحول الرقمي

من خلال الخدمات التي تقدمها للمراجعين، ونضرب مثالاً على ذلك مسائل وطلبات حصر الورثة إلكترونياً، وتقديم طلب من خلال النظام الإلكتروني لمقابلة القاضي المختص، وخدمة عقد الزواج الإلكتروني، وإثبات عدم الزواج والخدمات الإلكترونية للمقبلين على الزواج، كما تم تصميم بطاقات زواج إلكترونية تحوي (*Barcode*) ويمكن أن تُستخدم في الفنادق وأي جهة حكومية للتعرف على هوية الشخص إن كان متزوجاً أم لا، هذا بالإضافة إلى البرامج الإلكترونية المتخصصة في طلبات توزيع التركات وتقسيمها، لاسيما كما أن محكمة الأسرة بصدد إعداد مشروع "المأذون الإلكتروني" وكذلك بعض الخدمات الإلكترونية التي تيسّر على المراجعين إتمام جميع إجراءات توثيقات الأسرة بطريق البرنامج المخصص لهذا الغرض دون الحاجة إلى مراجعة إدارة التوثيقات بمحكمة الأسرة[14].

ونعتقد أن ما يتطلبه نظام "محاكم الإلكتروني" هو التقاضي عن بُعد، على الرغم من أن المجلس الأعلى للقضاء قد قام بتطبيق نظام المحاكمات عن بُعد كحل بديل ومؤقت بعد تفشي فيروس كوفيد – ١٩ ، والذي تسبب في تعطيل عمل الكثير من الجهات الحكومية والمؤسسات والأعمال التجارية، وذلك على مستوى العالم، ولذلك قام المجلس الأعلى للقضاء في دولة قطر بوضع الخطط البديلة للحيلولة دون تعطل مصالح المتقاضين، مثل تجديد الحبس (الحبس الاحتياطي)، وذلك للاستماع إلى أقوال المتهمين من خلال برنامج مرئي مخصص لهذا الغرض، وكذلك تخصيص بريد إلكتروني لكل محكمة للتواصل والاستفسارات المتعلقة بالدعاوى، وكذلك تفعيل الاستعلام عن الدعاوى وإجراءات التسجيل من خلال منصة "المحاكم الإلكتروني"، ونعتقد أن ذلك الأمر يُسهم جدياً إلى إنشاء مشروع متكامل حول التقاضي عن بُعد أو المحاكمات المرئية بشكل عام، وعلى صعيد مقارن فإن بعض دول الخليج قد طبقت نظام التقاضي عن بُعد منها دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد تم إصدار القرار الوزاري رقم (٢٦٠) لسنة ٢٠١٩ في شأن الدليل الإجرائي لتنظيم التقاضي باستخدام الوسائل الإلكترونية والاتصال عن بعد في الإجراءات المدنية، وهذا القرار يُطبق في الدعاوى المدنية والتجارية والأحوال الشخصية دون غيرها من الدعاوى، وبالتالي فقد تم استبعاد الدعاوى الجنائية من تطبيق هذا القرار بحسب طبيعة هذه الدعاوى، معالجاً كافة مسائل إجراءات المحاكمات عن بُعد وإجراءات التقاضي الإلكترونية والإعلانات القضائية وتحضير الدعوى وإدارتها إلكترونياً بمكتب إدارة الدعوى بالمحكمة المختصة، كما تناول القرار طرق الإثبات الإلكترونية وحجية التوقيع والمستندات الإلكترونية، وجحدها والتحقيق، والاستجواب عبر الاتصال عن بعد وإصدار الأحكام، لاسيما أن المداولة بين القضاة تكون إلكترونية من خلال البرنامج المخصص لهذا الغرض، فقد نصت المادة (١٥) من القرار المشار إليه على أنه "*مع عدم الإخلال بالقواعد والأحكام المنصوص عليها في المادة (٤٩) من اللائحة، تكون المداولة في المحاكمات عن بعد، بين القضاة الذين سمعوا المرافعة مجتمعين سرية، وذلك عن طريق موقع إلكتروني مؤمن خاص توفره المحكمة، ولا يجوز لغيرهم الولوج أو الدخول عليه*"، وكذلك تم اصدار القانون الاتحادي رقم (٥) لسنة ٢٠١٧ في شأن استخدام تقنية الاتصال عن بعد في الإجراءات الجزائية، وهو متعلق باستقصاء الجرائم وجمع الأدلة والتحقيق والمحاكمة عن بعد.

مع الإشارة إلى أن الإمارات العربية المتحدة قد تبنت مبادرة نظام العدالة الذكية، والذي يتيح للجمهور رفع الدعاوى إلكترونياً، وهو عبارة عن منصة موحدة للجمهور والمحامين، وذلك لإدارة ملفات القضايا خلال إجراء عمليات التقاضي وإدخال المستندات والمعلومات مباشرةً في النظام الإلكتروني لتحسين الكفاءة وتعزيز الوصول للعدالة[15]، ويمكن الوصول لخدمة العدالة الذكية *Smart Justice* من خلال هذا الموقع: https://smartjustice.moj.gov.ae/، مع تخصيص بوابة إلكترونية للجلسات أو الاجتماعات المرئية، وكذلك الحال بالنسبة لمحاكم دبي، والتي وفرت كافة الخدمات الإلكترونية للجمهور كطلبات الدعاوى وتسجيلها والدفع الإلكتروني للأمانات ورسوم الكاتب العدل وجداول جلسات القضايا ومزادات المحكمة وكذلك الجلسات المرئية وغيرها من الخدمات الإلكترونية الأخرى مع الإشارة إلى إتاحة نشر الأحكام القضائية[16].

وتجدر الإشارة إلى أن نظام المحاكمات عن بُعد غير مطبق في المحاكم القطرية، إلا في محاكمات الحبس الاحتياطي وفقاً لتفشي فيروس كورونا كما أسلفنا القول، ولم تُطبق بشكل كامل على المحاكم ولا يوجد أي غطاء قانوني يساعد على هذا الأمر ، إلا أنه تتضح بعض بوادر تنفيذ هذا النظام مما نُص عليه في المادة٢٥ من القانون رقم (٢١) لسنة ٢٠٢١ بإصدار قانون إنشاء محكمة الاستثمار والتجارة والتي نصت على أنه "..... *وللمحكمة أن تسمح لأي من أطراف الدعوى، أو ممثليهم، أو الشهود، أو الخبراء بالحضور أمامها عن طريق أي وسيلة من وسائل الاتصال الإلكترونية المرئية، على أن تتحقق المحكمة من هويته*"، الأمر الذي يدل معه على توجه المجلس نحو اعتماد نظام المحاكمات عن بُعد، ولعل تطبيقه يتم انطلاقاً من نظام "المحاكم الإلكتروني".

وأما ما يتعلق بسلطة عمان فإنه انطلاقاً من إيمان المجلس الأعلى للقضاء بسلطنة عمان بأهمية تطوير محاكم السلطنة وتقديم الخدمات للجمهور بأفضل جودة، فقد بدأت في انشاء البنية التحتية اللازمة لتفعيل الشبكة الإلكترونية الموحدة بين جميع محاكم السلطنة وذلك لتسهيل نقل المعلومات، وكذلك اعداد الخطط اللازمة لربط كافة المحاكم لتفعيل البرنامج المخصص لإدارة الدعاوى إلكترونياً بهدف تعزيز مبادرة التحول الرقمي في المحاكم العمانية، وهذا البرنامج قيد الإنشاء والتطوير وسيتضمن كافة الخدمات القضائية بدءً من تسجيل الدعاوى وحتى صدور الحكم فيها لاسيما تتبع سير اجراءات الدعوى وكافة الخدمات إلكترونياً لتيسيرها على المواطنين والمقيمين واستغلال التكنولوجيا الحديثة لتقديم خدمات التقاضي بأفضل جودة[17]، وأما في دولة الكويت فقد تم اعتماد نظام الإعلان الإلكتروني وذلك بموجب قرار وزير العدل رقم (٢٦) لسنة ٢٠٢١ بشأن الشروط والضوابط الخاصة بالإعلان الإلكتروني، ويتم الإعلان من خلال تطبيق "هويتي" إلا أنه إلى الآن لا يوجد أي نظام إلكتروني للتقاضي في المحاكم الكويتية.

وننتقل إلى المحاكم البحرينية فقد نصت المادة ٦٢ مكرر من المرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم رقم (١٢) لسنة ١٩٧١ على أنه: "يجوز للوزير المعنِي بشئون العدل، بعد موافقة المجلس الأعلى للقضاء، أن يُصدِر لوائح بتنظيم إجراءات خاصة لتسوية بعض الدعاوى، بما في ذلك إجراءات خاصة

للمسار السريع للفصل في دعاوى المطالبات الصغيرة، واستخدام الوسائل الإلكترونية، بما يكفل المرونة والسرعة للفصل فيها.، ويتم تحديد الدعاوى الخاضعة لتلك اللوائح وفقاً لقيمة الدعوى أو موضوعها أو أطرافها، ويجوز أن تتضمن تلك اللوائح كافة المسائل المتعلقة بقيْد الدعوى وأداء رسومها وإدارتها ونظرها إلى حين صدور حكم نهائي فيها، بما في ذلك إعلان الخصوم وتقديم الطلبات والدفاع والدفوع والأدلة وطلبات إجراءات الإثبات والإدخال والتَّدَخُّل واختصام الغير والطلبات العارضة والإجراءات التَّحَفُّظية وإصدار الحكم، والقواعد التي تكفل تنفيذ الأحكام على وجه السرعة". وبالتالي سارعت مملكة البحرين في تطوير الأنظمة القضائية الإلكترونية وقد تم استحداث البرامج الإلكترونية اللازمة لتقديم الخدمات القضائية منها خدمات رفع الدعاوى والتنفيذ والتبليغات والإعلانات بالنشر وتقديم مذكرات الدعاوى وتقارير الخبير وخدمات الاستعلام عن كافة القضايا والطلبات واحتساب رسوم رفع القضايا وغيرها، ولكن لا يوجد لديهم إلى الآن خدمات المحاكمات عن بُعد[18]. وكذلك الحال بالنسبة للمملكة العربية السعودية والتي سارت مع الركب الحثيث نحو تطوير إجراءات التقاضي وتسخير أحدث التكنولوجيا في المحاكم في مسألتي التقاضي والتنفيذ وجلسات المرافعة عبر الاتصال المرئي كما أصدرت الدليل الإجرائي للخدمات القضائية الإلكترونية[19]، كما أنشأت وزارة العدل السعودية منصة إلكترونية ويُطلق عليها "نافذ" وذلك لإعداد وتنفيذ السندات إلكترونياً، وهي تعمل بطريقة مؤتمتة دون تدخل أي عنصر بشري وتختصر المحكمة الافتراضية إجراءات إلى خطوتين فقط، دون تدخل بشري، من خلال تقديم الطلب حتى يصدر الحكم النهائي لسندات التنفيذ الإلكترونية الموثقة من خلال منصة "نافذ"، ويحدد المشروع استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في المرافق القضائية، لتحقيق أهداف نظام العدالة بما يتماشى مع رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠[20].

الخاتمة:

❖ أولاً: النتائج:

تناولنا في هذا البحث الدور البارز في التقاضي الإلكتروني لتطوير أنظمة العدالة بالمحاكم ولتعزيز العدالة الناجزة باعتبار أن التطوير القضائي يسهم في تمكين الإنسان من ممارسه حقه الدستوري في الوصول للعدالة، وكيف أن الأنظمة الإلكترونية تؤثر ايجاباً على لوجستيات التقاضي فتيسر اجراءات التقاضي وتوفر الوقت والجهد على المتقاضين ووكلائهم ولكل من له معاملة في المحاكم، وقد أشرنا في هذا البحث إلى تعريف العدالة الناجزة وماهية لوجستيات التقاضي وكذلك التقاضي الإلكتروني أو المحاكمة عن بُعد، لاسيما أهمية التقاضي الإلكتروني ومميزاته.

ولقد جاءت الدعوات لتطوير المحاكم من الناحية الإلكترونية في بداية التسعينيات لتسخير التكنولوجيا الحديثة في المحاكم منها الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وسنغافورة، وكذلك الحال بالنسبة لمحاكم دول مجلس التعاون الخليجي والتي

واكبت هذا التطور مؤخراً منها دولة قطر والتي وضعت أول لبنة من لبنات التطوير بإنشاء نظام "محاكم الإلكتروني" والذي يتضمن تسجيل الدعاوى إلكترونياً وادخال المستندات والوثائق من خلال هذا النظام وكذلك انشاء منصة القاضي والتي تتيح للقضاة الاطلاع على الدعاوى ورول الجلسات اليومي واعتماد مسودات الأحكام وغيرها من الخدمات الإلكترونية المقدمة للجمهور والمتعلقة بدعاوى الأسرة، وكذلك تناولنا تطبيقات التقاضي الإلكتروني في الإمارات العربية المتحدة وحيث التقاضي الإلكتروني مطبق لديها ولدى محاكم دبي وكذلك المحاكمات عن بعد وأيضاً للتقاضي الإلكتروني تطبيق فعال في المملكة العربية السعودية في مجالي التقاضي والتنفيذ وكذلك الحال بالنسبة لمملكة البحرين وإلى لم تطبق مثل هذه الأنظمة في سلطنة عمان ودولة الكويت بصورتها الكاملة.

❖ ثانياً: الاقتراحات:

١- تطبيق نظام المحاكمات عن بُعد في المحاكم القطرية، مع تقنينها بتعديل قانون المرافعات المدنية والتجارية، أو استحداث قانون بشأن المحاكمات عن بعد على غرار الإمارات العربية المتحدة.

٢- أهمية عقد الدورات التدريبية المكثفة للسادة القضاة وأعوانهم في كيفية استخدام نظام "المحاكم الإلكتروني" ومنصة القاضي وبرامج الحاسب الآلي، وذلك لتطوير مهاراتهم في استخدام مثل هذه الأنظمة الحديثة.

٣- إنشاء برامج إلكترونية أو منصة موحدة لدعاوى التنفيذ، وربط هذه البرامج، أو المنصة بين المجلس الأعلى للقضاء والبنوك والجهات ذات الصلة في مسائل تنفيذ الأحكام.

٤- إدخال نظام "الطباعة الصوتية" من خلال نظام "محاكم الإلكتروني" وذلك تيسيراً على القاضي في اعداد محاضر الجلسات.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

قائمة المراجع

أولاً: البحوث والمقالات:

- أحمد سيد أحمد محمود، تعزيز العدالة الناجزة وفقاً لتعديلات قانون المرافعات المدنية والتجارية وفقاً لتعديلات قانون المرافعات القطري بموجب القانون رقم (٣) لسنة ٢٠١٩، دراسة تحليلية نقدية، المجلة القانونية والقضائية، وزارة العدل، دولة قطر، العدد الثاني، ٢٠١٩.
- أشرف جودة محمد محمود، المحاكم الإلكترونية في ضوء الواقع الإجرائي المعاصر، مجلة الشريعة والقانون، العدد الخامس والثلاثون، الجزء الثالث، ٢٠٢٠.
- رباب محمود عامر، التقاضي في المحكمة الإلكترونية، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، جامعة الكوفة، كلية التربية للبنات، مجلد ١٣، عدد ٢٥، ٢٠١٩.
- رشا علي الدين أحمد، المحاكم الإلكترونية إلى أين؟، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد ٧٨، ديسمبر ٢٠٢١.
- سعاد أغانيم، مشروع إصلاح منظومة العدالة: قراءة في مشروع مخطط التحول الرقمي للعدالة ومآل المحكمة الرقمية، مجلة القانون والأعمال، جامعة الحسن الأول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، العدد ٧٩، ٢٠٢٢.
- سهيل أحمد نبيل إبراهيم، العدالة الإجرائية الناجزة بين النظرية والتطبيق، دراسة مقارنة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد ٥٣، العدد ٢، مايو ٢٠٢١.

ثانياً: مراجع أخرى:

- دليل خدمات نظام "المحاكم" الإلكتروني بالمجلس الأعلى للقضاء، دولة قطر، انظر:

https://www.almahakem.gov.qa/sjcsEservices/UserManuals.aspx?csrt=8972670940010980643

- الأعلى للقضاء" يطلق البوابة الإلكترونية "تجريبي" متضمنة عدد من الخدمات الرقمية الجديدة.

https://www.sjc.gov.qa/ar/pages/newsdetails.aspx?ItemId=153

- القاضي د. خالد الرومي لـ الشرق: "باركود" في عقود الزواج الجديدة، خبر صحفي.

https://m.al-sharq.com/article/18/05/2022/القاضي-د-خالد-الرومي-لـ-الشرق-تدشين-30-خدمة-إلكترونية-جديدة-بمحكمة-الأسرة-قريبا

- Saudi launches first artificial intelligence run virtual court, Siasat Daily,India, March 28, 2022.

https://signin.lexisnexis.com/lnaccess/app/signin?back=https%3A%2F%2Fadvance.lexis.com%3A443%2Fnexis-uni%2Flaapi%2Fdocument%3Fid%3Durn%253AcontentItem%253A653H-J201-F12F-F1D8-

00000-00%26idtype%3DPID%26context%3D1516831&aci=nu

ثالثاً: مواقع الانترنت:

- https://services.bahrain.bh/wps/portal/!ut/p/a1/jZDBjoJADIafxQNX2h0GHb1VyAqIIWYli3PZ4AZHDTJmRPHxRW6brGhvbb4v_VuQkIGs8ute5fVeV3n56OXwR4iZ98EEi5KVT0gUJewzdhkK3gLrFnAF84L5A3C4i8Tny2maBA4m-J7vzSjgoxgRuWAY-tPAH40XiOHwPR-fFL3c_5Ub-AbZYX1XdEBfzA7oyRGBVKXedD9dU7VxhAJpim1hCmNfTDve1fXpPLHQwqZpbKW1Kgv7Vx8t_E_Z6XMN2V8STsc0zW7hwS2vMdFgcAcZ5aWi/dl5/d5/L2dBISEvZ0FBIS9nQSEh/
- https://www.caaj.gov.om/Computing
- https://www.dc.gov.ae/PublicServices/SessionAgenda.aspx
- https://www.moj.gov.sa/Documents/ManualForRemoteLitigationV2.pdf
- www.almeezan.qa
- https://www.moj.gov.ae/assets/ff790f96/الدليل_الارشادي_لرفع_الدعاوى_الإكترونيا_من_قبل_مستخدمي_نظام_العدالة_الذكيةaspx.

الهوامش :

[1]أحمد سيد أحمد محمود، تعزيز العدالة الناجزة وفقاً لتعديلات قانون المرافعات المدنية والتجارية وفقاً لتعديلات قانون المرافعات القطري بموجب القانون رقم (٣) لسنة ٢٠١٩، دراسة تحليلية نقدية، المجلة القانونية والقضائية، وزارة العدل، دولة قطر، العدد الثاني، ٢٠١٩، ص ١١٤ – ص ١١٥.

[2]سعاد أغانيم، مشروع إصلاح منظومة العدالة: قراءة في مشروع مخطط التحول الرقمي للعدالة ومآل المحكمة الرقمية، مجلة القانون والأعمال، جامعة الحسن الأول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، العدد ٧٩، ٢٠٢٢، ص ٥٧.

[3]سهيل أحمد نبيل إبراهيم، العدالة الإجرائية الناجزة بين النظرية والتطبيق، دراسة مقارنة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد ٥٣، العدد ٢، مايو ٢٠٢١، ص ٣٦١.

[4]المرجع السابق، ص ٣٦١.

[5]أشرف جودة محمد محمود، المحاكم الإلكترونية في ضوء الواقع الإجرائي المعاصر، مجلة الشريعة والقانون، العدد الخامس والثلاثون، الجزء الثالث، ٢٠٢٠، ص ٣٠.

[6]رشا علي الدين أحمد، المحاكم الإلكترونية إلى أين؟، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد ٧٨، ديسمبر ٢٠٢١، ص ٢٦ – ص ٢٧.

[7]رباب محمود عامر، التقاضي في المحكمة الإلكترونية، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، جامعة الكوفة، كلية التربية للبنات، مجلد ١٣، عدد ٢٥، ٢٠١٩، ص ٤٠٤.

[8]رشا على الدين أحمد، مرجع سابق، ص ٣٤.

[9]المرجع السابق، ص ٣٥ – ص ٣٦.

[10]م.محمد صابر الدميري، دور الحاسب الآلي في تيسير إجراءات التقاضي، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠١٤، ص ٩٥.

[11]دليل خدمات نظام "المحاكم" الإلكتروني بالمجلس الأعلى للقضاء، دولة قطر، انظر:
https://www.almahakem.gov.qa/sjcsEservices/UserManuals.aspx?csrt=8972670940010980643
تاريخ الدخول: ٢٤ / ١١ / ٢٠٢٢

[12]"الأعلى للقضاء" يطلق البوابة الإلكترونية "تجريبي" متضمنة عدد من الخدمات الرقمية الجديدة.
https://www.sjc.gov.qa/ar/pages/newsdetails.aspx?ItemId=153

تاريخ الدخول: ٢٢ / ١١ / ٢٠٢٢

[13]منصة القاضي (الإلكترونية) هي جزء من برنامج "المحاكم" ، وهذه المنصة متاحة على الموقع الداخلي للمجلس (Intranet)
http://jwb.almahakem.gov.qa/Hearing.aspx?id=1-LU-30
تاريخ الدخول: ٢٣ / ١١ / ٢٠٢٢

[14]القاضي د. خالد الرومي لـ الشرق: "باركود" في عقود الزواج الجديدة، خبر صحفي.

انظر https://m.al-sharq.com/article/18/05/2022/القاضي-د-خالد-الرومي-لـ-الشرق-تدشين-30-خدمة-إلكترونية-جديدة-بمحكمة-الأسرة-قريبا

تاريخ الدخول: ٢٣ / ١١ / ٢٠٢٢

[15]انظر

خدمة رفع الدعاوى إلكترونياً، دليل المستخدم، الإصدار ١,٠، ٢٦ أغسطس ٢٠١٩، متاح على لموقع التالي:

https://www.moj.gov.ae/assets/ff790f96/الدليل_الارشادي_لرفع_الدعاوى_الإلكترونيا_من_قبل_مستخدمي_نظام_العدالة_الذكية.aspx

تاريخ الدخول: ٢٣ / ١١ / ٢٠٢٢

[16] https://www.dc.gov.ae/PublicServices/SessionAgenda.aspx

تاريخ الدخول: ٢٣ / ١١ / ٢٠٢٢

[17] https://www.caaj.gov.om/Computing

تاريخ الدخول: ٢٣ / ١١ / ٢٠٢٢

[18]
https://services.bahrain.bh/wps/portal/!ut/p/a1/jZDBjoJADIafxQNX2h0GHb1VyAqIIWYli3PZ4AZHDTJmRPHxRW6brGhvbb4v_VuQkIGs8ute5fVeV3n56OXwR4iZ98EEi5KVT0gUJewzdhkK3gLrFnAF84L5A3C4i8Tny2maBA4m-J7vzSjgoxgRuWAY-tPAH40XiOHwPR-fFL3c_5Ub-AbZYX1XdEBfzA7oyRGBVKXedD9dU7VxhAJpim1hCmNfTDve1fXpPLHQwqZpbKW1Kgv7Vx8t_E_Z6XMN2V8STsc0zW7hwS2vMdFgcAcZ5aWi/dl5/d5/L2dBISEvZ0FBIS9nQSEh/

تاريخ الدخول: ٢٣ / ١١ / ٢٠٢٢

[19] https://www.moj.gov.sa/Documents/ManualForRemoteLitigationV2.pdf

تاريخ الدخول: ٢٣ / ١١ / ٢٠٢٢

[20] Saudi launches first artificial intelligence run virtual court, Siasat Daily,India, March 28, 2022.
https://signin.lexisnexis.com/lnaccess/app/signin?back=https%3A%2F%2Fadvance.lexis.com%3A443%2Fnexis-uni%2Flaapi%2Fdocument%3Fid%3Durn%253AcontentItem%253A653H-J201-F12F-F1D8-00000-00%26idtype%3DPID%26context%3D1516831&aci=nu

تاريخ الدخول: ٢٣ / ١١ / ٢٠٢٢